السودان سماء الموت
معاناة دارفور تحت
القصف العشوائي

أكتوبر 2024م

صدر هذا التقرير بشراكة بين المنظمات المنضوية تحت مشروع: دارفور تتحدث للعالم

الشبكة الاعلامية للمعلومات والمناصرة

الشبكة الإعلامية للمعلومات والمناصرة انشئت الشبكة الإعلامية للمعلومات والمناصرة بهدف تعزيز تنفيذ مشروع خطوات . دارفور تتحدث للعالم؛ المناط به رصد التطورات حالة الحرب ورفع صوت الضحايا بإقليم دارفور، عبر توفير فرص التدريب المكثف وبرامج الدعم النفسي والفني للشركاء بالمشروع. تحتوي عمليات الرصد على، توثيق الأحداث وتحليل التطورات بغرض توفير معلومات موثوقة عن الوضع في دارفور قابلة للاستخدام الفوري؛ إعداد تقارير أسبوعية وشهرية لمساندة حملة مناصرة مستمرة تدعم جهود السلام والاستقرار وكشف وفضح الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيين؛ بما ينعكس في تقديم المشروع لمعلومات اساسية وتكميلية لجهود الفاعلين المختلفين الذين يهتمون بشأن السودان.

وتضم الشبكة مجموعة منظمات سودانية ودولية، تعمل في مجال حقوق الانسان بشكل عام وحرية التعبير كتفويض مختص، بتمويل من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية عبر مشروع خطوات.

مركز سلاميديا، شبكة دارفور لحقوق الانسان، منظمة مناصرة ضحايا دارفور، شبكة دارفور24 الإعلامية وراديو تمازج.

قائمة المحتويات

خريطة توضح مواقع الغارات الجوية والأضرار 4
الملخص التنفيذي..... 5
مقدمة: 6
منهجية التقرير 7
. 1 مصادر البيانات..... 7
. 2 تحليل البيانات..... 7
تحديات واجهت اعداد التقرير:..... 7
الإطار القانوني للتقرير: 8
القرارات والبروتوكولات الدولية والوطنية ذات الصلة بحماية المدنيين: 8
الغارات الجوية على المدنيين في حرب السودان (15 أبريل 2023م): 9
الاسواق والأحزمة السكانية التي تعرضت للغارات الجوية بدارفور: 9
كبكابية 9
سوق الكومة شمال دارفور:..... 9
سوق مليط بشمال دارفور: 9
سوق الملجة نيالا جنوب دارفور: 10
سوق مدينة الضعين ولاية شرق دارفور: 10
أسواق في ولايات أخري بالسودان تعرضت للغارات الجوية: 10
إفادات الضحايا والحقوقيين: 11
1 .شهادات الضحايا:..... 11
2 .شهادات حقوقية:..... 12
النتائج: 12
التوصيات: 13
. 1 لمجلس الأمن الدولي.....13
. 2 لوكالات الامم المتحدة.....14
. 3 للأحزاب السياسية السودانية وقوى المجتمع المدني..... 14
. 4 للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع..... 14
5 .للمجتمع الدولي وكافة المانحين..... 14

خريطة توضح مواقع الغارات الجوية والأضرار

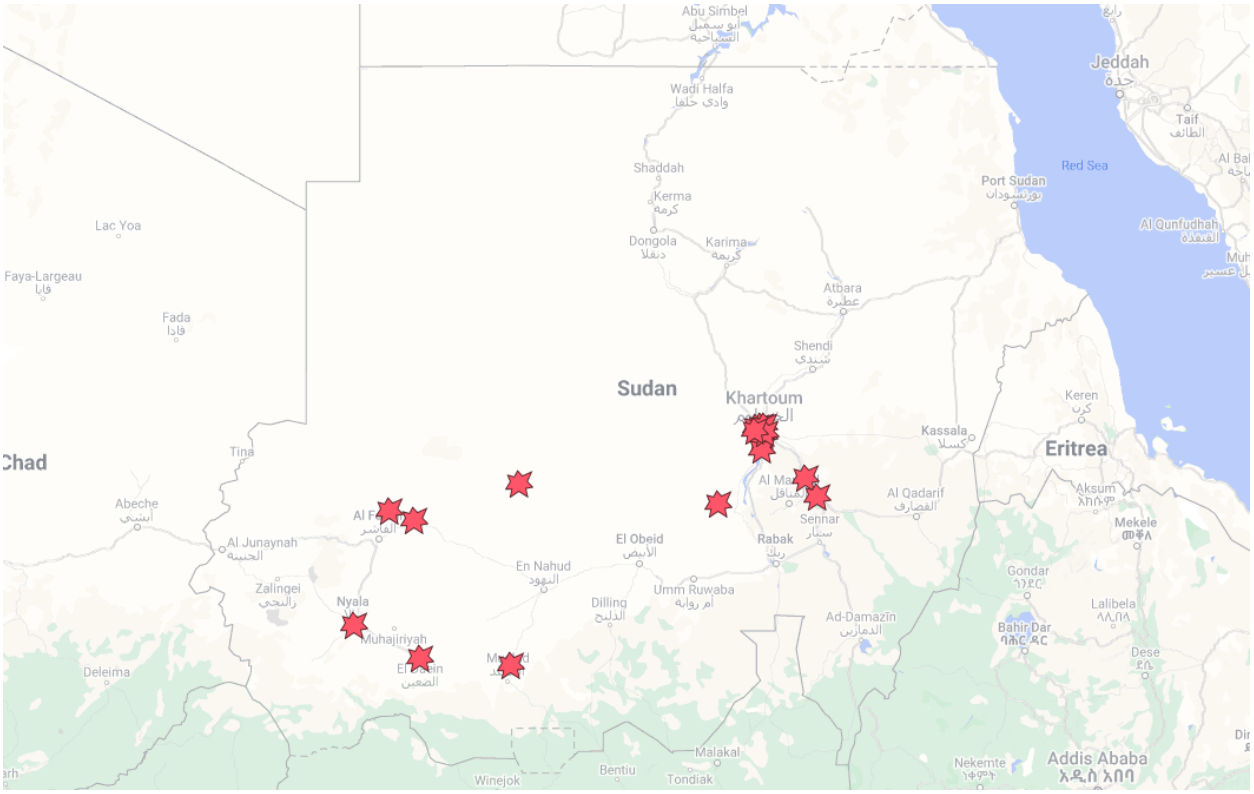

https://www.google.com/maps/d/u/2/edit?mid=133l74cYoRbQQ0KY_4gzipsRX3l8WMkc&usp=sharing

الملخص التنفيذي

منذ اندلاع الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في 15 أبريل 2023، شهد إقليم دارفور تصاعداً حاداً في أعمال العنف، حيث امتد النزاع من العاصمة الخرطوم ليصل إلى معظم ولايات السودان، مع تركز كبير للغارات الجوية العشوائية في دارفور. يوثق هذا التقرير الصادر حجم المعاناة التي يكابدها المدنيون نتيجة تلك الغارات الجوية، التي بدأت كاستهداف لمواقع عسكرية، لكنها سرعان ما طالت المناطق السكنية والمرافق الحيوية، بما في ذلك الأسواق والمستشفيات والمنازل، مما أسفر عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا بين المدنيين وتفاقم الأوضاع الإنسانية.

يسلّط هذا التقرير الضوء على انتشار الضربات الجوية بشكل عشوائي على دارفور، ويرصد الأضرار المباشرة التي طالت مواقع مدنية مكتظة، مثل الأسواق، مما أدى إلى وقوع خسائر بشرية ومادية فادحة، فضلاً عن النزوح القسري لعدد كبير من الأسر بحثًا عن مناطق أكثر أمناً.

اعتمد التقرير على معلومات موثوقة من الشهود والمنظمات الحقوقية العاملة في المنطقة، مما أتاح توثيق مشاهد من الأزمة الإنسانية بدقة وموضوعية. ويشير التقرير أيضاً إلى أن هذه الهجمات تمثل انتهاكات واضحة للقوانين الدولية، بما في ذلك اتفاقيات جنيف التي تحظر الهجمات العشوائية التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية، وهو ما يؤكد أن الأطراف المتنازعة في السودان تتجاهل بشكل صارخ هذه الالتزامات الدولية، رغم أن الحكومة السودانية سبق وأن صادقت على هذه الاتفاقيات، مما يثير تساؤلات حول إمكانية المحاسبة الدولية.

تضمنت نتائج التقرير جوانب متعددة للأزمة، منها التدهور الإنساني والاقتصادي والبيئي والاجتماعي في دارفور. فالضربات الجوية تسببت في حركة نزوح واسعة للمدنيين، والذين باتوا يعيشون في ظروف مأساوية في مخيمات تفتقر إلى الموارد الأساسية، فيما أدى الدمار الذي طال الأسواق، التجمعات السكنية والمزارع إلى تراجع في الإنتاج الزراعي وارتفاع احتمالات تمدد المجاعة.

يقدم التقرير عدة توصيات للمجتمع الدولي، منها ضرورة فرض حظر جوي على دارفور لحماية المدنيين من الهجمات الجوية، وتفعيل آليات الرقابة الدولية على الحدود للحد من تهريب الأسلحة، وتعزيز المحاسبة الدولية للمتورطين في استهداف المدنيين. كما يدعو إلى تقديم دعم إنساني عاجل للنازحين، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتقديم الدعم النفسي للضحايا والمتضررين من النزاع.

مقدمة:

تصاعدت وتيرة العنف بشكل غير مسبوق في البلاد بعد نشوب النزاع المسلح بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في ابريل 2024م، مما أدى إلى حالة من الفوضى والدمار الواسع النطاق. إحدى الأدوات الرئيسية التي استخدمتها القوات المسلحة السودانية في مواجهة قوات الدعم السريع هي الغارات الجوية، والتي استهدفت في البداية المواقع العسكرية، لكنها سرعان ما توسعت لتشمل مناطق مدنية، بما في ذلك الأسواق والمناطق السكنية، مفاقمة من معاناة المدنيين.

اضحى إقليم دارفور، الذي عانى لعقود من الصراع والحروب، من أكثر المناطق تأثراً بالنزاع الحالي. فمع توسع القتال إلى الإقليم في منتصف عام 2023م، أصبحت الغارات الجوية جزءاً من الحياة اليومية للمدنيين. القصف العشوائي للطيران الحربي السوداني استهدف المدن الكبرى مثل الضعين، نيالا، مليط والكومة بشمال دارفور، وكذلك المناطق الريفية المحيطة.

تعرضت المرافق الحيوية مثل الأسواق، المستشفيات، والمناطق السكنية ايضاً للقصف المتكرر، مما أدى إلى مقتل مئات المدنيين وتشريد آلاف آخرين. الأسوأ من ذلك، أن هذه الضربات لم تفرق بين الأهداف العسكرية والمدنية، حيث كانت الأسواق المكتظة بالمدنيين هدفاً متكرراً للقصف، ما أسفر عن سقوط ضحايا من النساء والأطفال. في ظل هذه الظروف، تفاقمت الأزمة الإنسانية في دارفور، وأصبح الوصول إلى المواد الغذائية ومياه الشرب محدوداً أمراً عسيراً، مما زاد من معاناة السكان بشكل كبير.

أدت الغارات الجوية العشوائية إلى خلق حالة من الرعب وعدم الاستقرار في دارفور، حيث يعيش المدنيون في خوف دائم من الهجمات القادمة. إضافة إلى الأضرار الجسدية والمادية، فقد دمرت الضربات الكثير من المزارع والموارد الاقتصادية، مما جعل

الوصول إلى الغذاء والاحتياجات الأساسية أمراً شبه مستحيل في بعض المناطق. تسببت هذه الأوضاع في موجة كبيرة من النزوح الداخلي والخارجي، حيث هرب الآلاف من سكان دارفور إلى دول مجاورة أو إلى مناطق أخرى في السودان.

منهجية التقرير:

1. مصادر البيانات:

(1-1) **تقارير الشركاء**: اعتمدت بيانات التقرير على التقارير الصادرة من شبكة منظمات حقوق الانسان الوطنية الشريكة لسلاميديا في مشروع "دارفور تتحدث إلى العالم"، والتي تعمل بالتركيز على رصد حالة حقوق الانسان في السودان بشكل عام والاوضاع بإقليم دارفور بشكل خاص.

(2-1) **المصادر المفتوحة**: أعتمد التقرير أيضاً على المصادر المفتوحة الموثوقة كمادة إعلامية لزيادة المعلومات والمقارنة وأيضاً إمكانية التأثير والوصول لأكبر قطاعات ممكنة.

(3-1) **ادوار الشركاء**: تحصلت عليها سلاميديا من خلال مقابلات مع الضحايا من مناطق مختلفة من دارفور؛ تحديداً من محلية مليط ـ شمال دارفور، مدينة نيالا ـ جنوب دارفور، معسكر الحميدية ـ وسط دارفور ومدينة الضعين ـ شرق دارفور، بمعاونة منظمة مناصرة ضحايا دارفور. كما قامت سلاميديا بصياغة مسودة التقرير من خلال تجميع وتحليل كافة البيانات التي تحصلت عليها من كافة المصادر بعد التحقق منها، كما ساهمت منظمة تسريع العدالة بترجمة مسودة التقرير النهائي الى اللغة الانجليزية.

2. تحليل البيانات:

قام فريق مركز سلاميديا بتحليل التقارير الحقوقية للشركاء، بيانات المصادر المفتوحة وإفادات الضحايا، وإعادة نشرها بتدخل يجعلها قابلة للاستخدام الإعلامي، مما يزيد من انتشارها، ويتيح سبل لتبادل المعلومات بين المنظمات الوطنية والاقليمية التي تركز جهودها في نطاق جغرافي محدد لتكثيف النظر حول ما يحدث.

تحديات واجهت اعداد التقرير:

1. إمكانية الوصول إلى المناطق المتضررة: مثلت المواجهات العسكرية المستمرة وانعدام الأمن بسببها، تحدياً لإمكانية الوصول إلى كافة المناطق المتضررة لجمع الشهادات الميدانية والمعلومات.
2. انقطاع الاتصالات: ضعف أو انقطاع الاتصالات في بعض المناطق شكّل عائقاً أمام الحصول على بيانات حديثة، وتوثيق فوري للأحداث.
3. الضغوط الأمنية: تردد بعض الأفراد في تقديم شهاداتهم أو معلوماتهم بسبب الخوف من الأجهزة الامنية لطرفي الصراع.
4. النقص في المعلومات الرسمية: غياب بيانات المؤسسات الحكومية، تسبب في عدم معرفة تقييم الجهات الرسمية لحجم المجاعة وأثرها.
5. ضعف الموارد: ضعف التمويل أو الموارد اللوجستية اللازمة لتنظيم الرحلات البحثية، لتوثيق البيانات على الأرض.

الإطار القانوني للتقرير:

القرارات والبروتوكولات الدولية والوطنية ذات الصلة بحماية المدنيين:

1. اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، إلى جانب البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977، تعتبر ضرورية لحماية المدنيين في أثناء النزاعات المسلحة. تشمل هذه الحماية كافة المدنيين من الأذى، وتحظر الهجمات العشوائية التي تؤثر في الأفراد والممتلكات المدنية، حيث تفرض على الأطراف المتنازعة ضرورة التفريق بين المقاتلين والمدنيين. كما تفرض الاتفاقية أيضًا توفير الحماية للعاملين في المجالات الطبية والإغاثية.
2. صادق السودان على اتفاقيات جنيف الأربعة (أصبح السودان دولة طرفًا في عام ١٩٥٧) وطرفاً أيضاً في البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ (إنضم إليه في ٧ مارس ٢٠٠٦) وفي البروتوكول الإضافي الثاني (إنضم إليه في ٣١ يوليو ٢٠٠٦)، كما سن تشريعات ذات صلة بمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية مثل القانون الجنائي لعام ١٩٩١ (بصيغته المعدلة في عام ٢٠٠٩) وقانون القوات المسلحة (بصيغته المعدلة في عام ٢٠٠٧).
3. الوثيقة الدستورية والتي أشارت في الفصل الرابع عشر، (وثيقة الحقوق والحريات، المادة ٤٢، الفقرة (١)): تكون وثيقة الحقوق عهدا بين كافة اهل السودان، وبينهم وبين حكوماتهم على كل مستوي، والتزاما من جانبهم بان يحترموا حقوق الانسان والحريات الأساسية المضمنة في هذه الوثيقة وان يعملوا على ترقيتها، وتعتبر حجر الأساس للعدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية في السودان.

الفقرة (٢) تعتبر كل الحقوق والحريات المضمنة في الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الانسان والمصادق عليها من قبل جمهورية السودان جزء لا يتجزأ من الوثيقة الدستورية.

الفقرة (٣) تنظم التشريعات الحقوق والحريات المضمنة في هذه الوثيقة ولا تصادرها ام تنقص منها ولا تقيد التشريعات هذه الحقوق الا لضرورة يقتضيها المجتمع الديمقراطي

4. أيضا السودان وبحكم عضويته في الأمم المتحدة، صدر قرار من مجلس الامن في العام ٢٠٠٥ بحظر تصدير السلاح للسودان نتيجة للصراع الدائر بإقليم دارفور، وهدف الي تقليل تسليح الأطراف المتنازعة ويجدد هذا القرار سنوياً وقد تم تجديده في ١١ سبتمبر ٢٠٢٤ لمدة عام.

5. بموجب القرار 1591 (2005)، فرض مجلس الأمن حظراً على السفر (الفقرة 3 (د))، وتجميدا للأصول (الفقرة 3 (هـ)) على الأفراد الذين تحددهم اللجنة. وتضم القائمة الموحدة للجنة لحظر السفر وتجميد الأصول ثلاثة أفراد حددهم مجلس الأمن في القرار 1672 (2006) المؤرخ 25 أبريل 2006. وقرر مجلس الأمن، بموجب القرار 2035 (2012) المؤرخ 17 فبراير 2012، أن معايير الإدراج الواردة في الفقرة 3 (ج) من القرار 1591 (2005)تنطبق أيضاً على الكيانات. وبموجب نظام الإجراءات المتعلق بالسودان، تكلف اللجنة بالنظر في التحديد على أساس المعايير الواردة في الفقرة 3 (ج) من القرار 1591 (2005).
6. في قراره 2676 (2023)، أكد مجلس الأمني من جديد تدابير الجزاءات ويجددها حتى 12 سبتمبر 2024. كما أعرب عن اعتزامه استعراض هذه التدابير في موعد أقصاه 12 فبراير 2024. ويمكن أن يشمل ذلك تعديل تلك التدابير أو وقفها أو رفعها تدريجياً، في ضوء التقدم الذي تحرزه حكومة السودان في النقطتين المرجعيتين 2 و3 على النحو المبين في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام المؤرخ 31 يوليو 2021.(S/2021/696) .

7 . طالب مجلس الأمن الدولي، الخميس 12 سبتمبر 2024م، قوات الدعم السريع في السودان برفع الحصار عن مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور غرب البلاد، وإيقاف النزاعات المستمرة هناك، حيث يوجد مئات الآلاف من المدنيين في ظروف صعبة. ودعا المجلس، في مشروع قرار أعدته بريطانيا، وحظي بموافقة 14 عضواً في المجلس مع امتناع روسيا عن التصويت، إلى إنهاء القتال فوراً في الفاشر والمناطق المحيطة بها، وضرورة انسحاب المقاتلين.

الغارات الجوية على المدنيين في حرب السودان (15 أبريل 2023م):

مع بداية النزاع، تركزت الغارات الجوية في العاصمة الخرطوم، خلال الفترة من منتصف أبريل إلى مايو 2023م، حيث استهدفت بشكل رئيسي المواقع العسكرية التابعة للدعم السريع في وسط الخرطوم، بحري وأم درمان. استمر القصف الجوي في الخرطوم لأشهر عدة ممتداً بعدها إلى مدن أخري في ولايات مثل دارفور. كانت لهذه الغارات الجوية التي يقوم بها طيران الجيش الأثر المدمر على البنية التحتية والمناطق السكنية، مما أدى إلى تدهور الحياة المدنية ووقوع ضحايا بين السكان.

بعد مرور 140 يوماً من بداية الحرب وبتاريخ الثالث من سبتمبر 2023م، شنت الطائرات الحربية التابعة لسلاح الجو السوداني أول غارة جوية على مدينة نيالا ـ ولاية جنوب دارفور وفق سودان تريبيون. خلفت الغارات الجوية المتتالية والبالغ عددها 42 غارة شُنت على مدن وقرى ولايات دارفور الخمس؛ أعداداً من القتلى والجرحى، بينهم أطفال ونساء وعجزة، اضافة إلى نفوق رؤوس من الماشية، وأحدثت أضراراً في البنى التحتية شملت المستشفيات والمدارس والأسواق وأهم جسر يربط شمال مدينة نيالا بجنوبها، وهو (جسر مكة). هذا بجانب تدمير مئات المنازل. وقد سُجلت آخر غارتين جويتين على مدينتي نيالا والجنينة في 14 يوليو 2024م.

الاسواق والأحزمة السكانية التي تعرضت للغارات الجوية بدارفور:

كبكابية:

بحسب منظمة مناصرة ضحايا دارفور، فقد قصف الطيران الحربي التابع للقوات المسلحة السودانية مدنية كبكابية بولاية شمال دارفور الفاشر 22 مايو2024م، وتركز القصف على مدرسة مجمع عثمان للتعليم الخاص، والسجن غرب، مما أسفر عن مقتل ٣ مدنين أطفال. وقد ادانت المنظمة سلوك القوات المسلحة بقصف المناطق المدنية ودعت الى محاسبة الجناة وإجراء تحقيق حول الحادثة.

سوق الكومة شمال دارفور:

تبعد مدينة الكومة 76 كيلومتراً شرقي مدينة الفاشر على الطريق القومي الذي يربط إقليم دارفور بالعاصمة الخرطوم. وأغلب سكانها من القبائل العربية الرعوية. بلغت الغارات الجوية للطيران الحربي التابع للقوات المسلحة السودانية على الكومة أكثر من 20 غارة في غضون خمسة أشهر، خلال الفترة من مايو 2024م الى 4 اكتوبر 2024م. مما اسفر عن 61 قتيلًا ومئات المصابين.

سوق مليط بشمال دارفور:

تبعد مليط 65 كيلو متراً شمال مدينة الفاشر، وتعتبر مركزاً تجارياً هاماً، وقد تمت الإغارة على سوق المدينة حيث قتل أكثر من 15 شخص في غارة جوية اخرى على مدينة مليط، ولاية شمال دارفور الجمعة، 1 نوفمبر 2024م، تركز في حي غرونا. وذكرت وقالت المنظمة مناصرة ضحايا دارفور ان الطيران الحربي التابع للجيش قصف محلية مليط بولاية شمال دارفور الفاشر اليوم

الجمعة، وطالبت بوقف الغارات الجوية على المناطق المدنية. وأشارت المنظمة إلى أنه "رغم النداءات المتكررة التي أطلقتها المنظمات الوطنية والدولية لتحذير المجتمع الدولي والإقليمي من خطورة استخدام الطيران بصورة متعمدة لاستهداف المدنيين، يُلاحظ أن الاستجابة ظلت غائبة. يستمر هذا القصف الانتقامي بذريعة عدم قبول بعض المجتمعات للاستنفار العسكري أو بسبب اتهامات عشوائية بكونهم داعمين أو متعاطفين مع قوات الدعم السريع. لقد بقيت هذه المناشدات دون تجاوب يُذكر، مما يزيد من معاناة المدنيين العزل ويعرض حياة الآلاف من النازحين للخطر".

سوق الملجة نيالا جنوب دارفور:

يقع سوق الملجة بمدينة نيالا التي تبعد 900 كيلومتر تقريباً من الخرطوم. تعرض السوق لقصف الطيران بتاريخ الاربعاء 11 سبتمبر، 2023م، حيث لقي 40 اخرين حتفهم.

سوق مدينة الضعين ولاية شرق دارفور:

يبلغ عدد سكان الضعين حوالي ٣٠٠ ألف ألف نسمة. في صباح الاحد 14 يوليو 2024م.، بحسب صحيفة دارفور.24 شن طيران الجيش ثلاث غارات على المدينة الضعين مخلفة 44 قتيلاً و62 جريحاً.

أسواق في ولايات أخري بالسودان تعرضت للغارات الجوية:

لم تتوقف الغارات الجوية التي تستهدف المدنيين العزل في دارفور وحدها، وإنما طالت أسواق وتجمعات سكانية في ولايات أخري بالسودان. الجدول أدناه يلخص هذه الغارات.

#	المنطقة	تاريخ الغارة	عدد الضحايا
1.	السوق الشعبي، ام درمان	10/ 7/ 2023	34 بين قتيل وجريح
2.	سوق"قورو"، مايو، جنوب الخرطوم	9/9/023	47 بين قتيل وجريح
3.	سوق قندهار، ام درمان (6 غارات جوية)	9/6/2024	164 بين قتيل وجريح
4.	السوق المركزي، بحري	22/4/2023	0
5.	سوق الكلاكلة اللفة، الخرطوم	21/8/2024	0
6.	السوق المركزي، الخرطوم	24/11/2023	7 بين قتيل وجريح
7.	سوق المثلث، جبل اولياء، الخرطوم	24/7/2024	5 بين قتيل وجريح
8.	سوق المويلح	7/6/2023	12 بين قتيل وجريح
9.	أسواق الخضار، الحصاحيصا، ولاية الجزيرة	10/7/2024	100 بين قتيل وجريح
10	السوق الكبير، ودمدني، الجزيرة	11/1/2024	0
11	سوق الهلبة، ولاية النيل الابيض	23/7/2024	0
12	سوق حمرة الشيخ، ولاية شمال كردفان	5/10/2024	38 بين قتيل وجريح
13	سوق بابنوسة، ولاية غرب كرفان	8/3/2024	0

إفادات الضحايا والحقوقيين:

1 . شهادات الضحايا:

المواطن عيسى هارون (اسم مستعار)، (45 سنة)، من محلية مليط، بشمال دارفور:

قال السيد عيسى:

"ان الرعب قد سكن نفوس المدنيين جراء تكرار عمليات قصف الطيران على الأعيان المدنية في دارفور وما ينتج عنها من حالات اغماء مستمرة عقب كل ضربة جوية يزيد حياتهم تعقيداً، وأضاف: تعرض منزلنا للتدمير ودمرت حياة الاسرة، كما طال الخراب المستشفيات والمدارس والطرق في ظل انعدام كامل للامن، تعطلت تبعا له حركة المدنيين". واكد هارون، "ان هناك حالات إجهاض عديدة وسط النساء مع غياب تام للرعاية الصحية". وحول التأثير النفسي لحوادث القصف؛ قال هارون، "انه مصاب بنوبات هلع منذ مدة ليست قصيرة، وأن هناك تحول غريب في سلوك الاطفال بالمنطقة؛ حيث أصبحوا أكثر عنفاً ويعانون من ارق دائم". وذكر السيد هرون أيضاً: " انه عن فقد قطعان ماشيته ومخزون محاصيله الزراعية وأن هذا **"تدمير كامل للحياة".** وعبر عن حوجته للدعم المادي، الغذائي، الدوائي والمأوى، والدعم النفسي والقانوني كضحايا". وقد طالب في نهاية إفادته المجتمع الدولي بحمايه المدنيين باعلان حظر جوي في السودان عامة وفي دارفور على وجه الخصوص.

المواطن (ع، ص)، (32 سنة)، من مدينة نيالا، بجنوب دارفور:

"ان ما يحدث لحظة القصف من صراخ وبكاء وحالات إغماء، هو أمر غاية في الرعب، ولا يستطيع أحد احتماله. وان ما شاهدوه من تكرار لهذه الحوادث؛ اصاب الكثيرين بحالات ومشاكل نفسية غاية في التعقيد". وأضاف: " تشققت البني التحتية للمدارس وكافة مؤسسات التعليم ودمرت كذلك عدة محطات مياه وكهرباء وتبعا لذلك انقطعت عدة طرق وانعدمت مصادر المياه الصالحة للشرب." وعبر عن شعوره بالخوف الدائم والقلق على حياته وحياة اقاربه، مردفا: "ان حياته الطبيعية التي اعتاد عليها طوال حياته قد تعطلت تماماً"، وأنه فقد كافة ممتلكاته من نقود وماشية ومحاصيل، مضيفاً "ان الخطر الاكبر أصبح في فقدان الحياة بشكل يومي وهو ما تفعله ضربات الطيران". في نهاية حديثه أكد على حاجتهم للحماية والدعم النفسي والمادي، كما طالب بمحاسبة الجناة وعدم افلاتهم من العقاب ولو بعد حين.

(أ، ي)، (52 سنة) نازح من معسكر الحميدية بولاية سوط دارفور، زالنجي:

" فقد تُ كافة جيراني، كما دُمر منزله واصبحتُ بلا مأوى؛ استظل بظل الاشجار ولا اقتات سوى الفتات بعدما فقدت كل مالي وماشيتي جراء القصف المتكرر على مناطقنا السكنية". واوضح انه يعاني من مشاكل نفسية مستعصية عليه الان، ولا يوجد اي مستشفى يوفر خدمات العلاج النفسي او التعافي من الصدمات النفسية في منطقتهم، في ظل شح الاغذية وانعدام مصادر المياه. واضاف:" انا في أمس الحاجة لدعم نفسي

ومادي يساعدني في المحافظة على حياتي وحياة أفراد أسرتي، كما لا أرى حلاً لنهاية سلسلة القصف الجوي المتكرر في دارفور؛ سوى حظر الطيران العسكري في دارفور".

المواطنة (خ، أ)، (21 سنة) من ولاية شرق دارفور الضعين:

"ان هروب المواطنين وسقوط أعداد مهولة من القتلى والجرحي أصبح حالة متلازمة بعد كل ضربة طيران في دارفور". وذكرت انهم من كثرة تعدد الضربات الجوية وصلوا لحالة اشبه بالتطبيع معها نتاج استمرارها وتكرار هجماتها عليهم منذ بداية حرب في 15 من ابريل 2023م. واضافت: "ان هذا قد خلق حاله نفسية للكثير من المدنيين الذين تدمرت حياتهم وحياة أسر بالكامل، في ظل انعدام أي تفكير حول المستقبل المسلوب بالخوف والقلق على الأرواح اليوم قبل الغد". وذكرت، ان ما يقلقهم أكثر الان بخلاف تدمير البنى التحتية والطرق والمدارس والمستشفيات ومصادر المياه والكهرباء؛ هو "تدمير الاسواق والمراكز الطبية ومخازن السلع" وهو الأمر الذي يطرح عليهم أصعب الاسئلة حول: ماذا سيأكلون في الغد؟ واي ماء طيب سيشربون". كما اشارت الى ان "لهذه الهجمات الجوية ايضاً اثار اجتماعية، تمثلت في تشتيت شمل العديد من الأسر وتفريقهم الى مجموعات صغيرة ومتباعدة، بالاضافة الى وجود حالات طلاق وسط بعض المتضررين". وقالت: "بالرغم من فقدان الممتلكات المادية؛ الا ان الخسائر النفسية العميقة التي أحدثتها هذه الغارات تظل هي الاكثر ايلاماً، وهو ما بدأ بالظهور في سلوك الاطفال الذين أصبحوا أكثر ميلاً للعنف بخلاف السلوكيات الغريبة التي بدت عليهم جراء عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي". وطالبت في نهاية حديثها المجتمع الدولي بحماية المدنيين بفرض حظر الطيران في دارفور، ودعت جميع الهيئات الانسانية الى النظر للازمة في دارفور بعين الاعتبار وتعجيل التدخلات الانسانية في توفير المأكل والمشرب والملبس والمسكن للمدنيين الذين يلتحفون سماء الموت في دارفور.

2 . شهادات حقوقية:

في مقابلة اجرتها سكاي نيوز عربية مع الناشطة الحقوقية نفيسة حجر، نائب رئيس هيئة محامي دارفور، فقد ذكرت:

"أن التقارير التي تم رصدها تشير إلى انتهاكات واسعة، مشيرة إلى أن المتضرر الوحيد من الهجمات الجوية هم السكان العزل" مشيرة في نفس المقابلة إلى: " أن هناك شكوكاً جدية باستخدام أسلحة محرمة وموادا سامة في عمليات القصف الجوي المتكررة مما يعيد إلى الأذهان المآسي التي عانى منها سكان الإقليم العزل خلال الحرب الماضية التي اندلعت في العام 2003، مما يستوجب إجراء تحقيق دولي سريع وشفاف ومعاقبة مرتكبي تلك الجرائم في حال ثبوتها" وشددت على "أن القانون الدولي الإنساني يجرّم بشكل صريح استخدام أي نوع من الأسلحة المحرمة ضد أي أهداف مدنية"..... وذكرت حجر لموقع سكاي نيوز عربية: "تتزايد الكوارث الإنسانية والخسائر البشرية والمادية الناجمة عن عمليات القصف الجوي المكثفة التي تستهدف مناطق عدة في دارفور في ظل صمت دولي وبيانات خجولة لا ترتقي لمستوى الكارثة."

النتائج:

من خلال استعراض وتحليل الواردة في التقرير من المصادر المختلفة توصل التقرير إلى النتائج الآتية:

1. **الوضع الإنساني المتدهور:**

نزوح السكان: نتج عن الغارات الجوية التي قام بها الطيران على المناطق المختلفة إلى نزوح آلاف الأشخاص، حيث ترك أضطر المواطنين لمغادرة منازلهم واللجوء إلى مناطق أقل تعرضاً للخطر، مما يزيد من الضغط على الموارد المحلية التي يلجأ إليها الفارين من جحيم الغارات ويفاقم الأوضاع الإنسانية في معسكرات النازحين. أيضاً ينتج على ذلك زيادة الإصابات والوفيات.

2. **التأثيرات الاقتصادية:**

تسبب القصف الجوي في تدمير البنية التحتية والممتلكات مثل المستشفيات والمدارس، مما يثقل كاهل الاقتصاد المحلي ويضعف قدرته على التعافي. ويؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي بسبب تعطيل الأنشطة الزراعية وتدمير المحاصيل، مما يساهم في تفاقم أزمة الغذاء ويزيد من احتمال المجاعة.

3. **الآثار البيئية:**

تتسبب المواد الكيمائية التي تنتشر مع سقوط القنابل تلوثاً في البيئة خاصة مصادر المياه وتدمير الغطاء النباتي، مما يؤثر على الزراعة وعلى استدامة الموارد الطبيعية في المنطقة.

4. **التأثيرات على السلم الاجتماعي والاستقرار:**

يؤدي القصف إلى ارتفاع التوترات القبلية والاجتماعية حيث من الممكن ان يسعى البعض إلى استغلال الأزمة لتعزيز النفوذ أو السيطرة على الموارد، سيما مع ندرة مصادر الغذاء وقلة الموارد بسبب تمدد واستمرار الحرب.

التوصيات:

لتحسين أوضاع المدنيين في دارفور وحمايتهم من آثار النزاع المسلح والقصف العشوائي؛ نوصي بالآتي:

1. **لمجلس الأمن الدولي:**

- فرض حظر جوي شامل على دارفور: ندعو لمجلس الأمن والمنظمات الدولية لإصدار قرار واضح بحظر الطيران في أجواء دارفور، وذلك لمنع استهداف المدنيين بالأعمال العسكرية الجوية. يمكن أن يسهم ذلك في حماية المدنيين وتقليل الخسائر البشرية والدمار في البنى التحتية.
- تعزيز وتفعيل آليات الرقابة الدولية: إنشاء فريق مستقل لمراقبة وتوثيق الهجمات الجوية والمدفعية التي تستهدف المدنيين، ونشر نتائج هذه التقارير على نطاق واسع لتعزيز المساءلة الدولية.
- تفعيل المحاسبة الدولية للجرائم المرتكبة ضد المدنيين: نحث المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات الدولية على تسريع التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، وخاصة المتعلقة بالقصف العشوائي واستهداف المدنيين.
- العقوبات: فرض فردية وجماعية على القادة العسكريين المتورطين في ارتكاب جرائم حرب، وتوسيع العقوبات لتشمل المزيد من الأفراد المتورطين بشكل مباشر في النزاع.
- توسيع قرار فك الحصار ليشمل جميع المدن والمناطق السودانية المتأثرة بالنزاع: دعوة المجتمع الدولي للضغط على جميع الأطراف المتنازعة لرفع الحصار عن كافة المدن والمناطق التي يعاني سكانها من قيود التنقل وانعدام الأمن بسبب النزاع.

2 . **لوكالات الامم المتحدة:**

- تقديم الدعم الإنساني العاجل للمتضررين: نهيب في المنظمات الإنسانية الدولية تكثيف جهودها لتوفير المواد الغذائية والمياه والدواء للمدنيين المتضررين والنازحين. يجب تسهيل دخول المساعدات عبر الحدود وخطوط المواجهة بشكل كامل وآمن.
- برامج دعم نفسي: دعم برامج الدعم النفسي للضحايا والناجين من القصف لتخفيف الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن النزاع العنيف.

3 . **للأحزاب السياسية السودانية وقوى المجتمع المدني:**

- إطلاق حملة دبلوماسية دولية لوقف تدخل الأطراف الخارجية في النزاع: ضرورة دعوة الدول والمنظمات الإقليمية لوقف أي دعم عسكري أو سياسي للأطراف المتنازعة، والعمل على حل النزاع عبر الطرق السلمية والدبلوماسية.
- التنسيق مع المنظمات الإقليمية لتعزيز الاستقرار في المنطقة ومنع التدخلات الخارجية التي تؤجج النزاع وعدم الاستقرار.
- توسيع نطاق حظر الطيران لشمل كافة أجواء السودان: دعوة مجلس الأمن لإصدار قرار شامل بحظر الطيران العسكري في جميع أرجاء السودان، بهدف منع استخدام القوة الجوية ضد المدنيين أو في النزاعات المسلحة الداخلية. ويهدف هذا القرار إلى الحد من الخسائر البشرية والدمار الواسع في المدن والأرياف.

4 . **للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع:**

- وقف الاعتداءات العسكرية وإنهاء الحرب عبر تسوية سلمية شاملة: التشجيع على مبادرات السلام بين الأطراف المتنازعة بدعم من المنظمات الإقليمية والدولية، على أن تركز هذه المبادرات على وقف فوري وشامل للعمليات العسكرية، والالتزام بالتهدئة كخطوة أولى نحو مفاوضات تسوية سلمية ومستدامة.
- دعم جهود الوساطة والتفاوض لتحقيق حل سياسي عادل يضمن حقوق جميع الأطراف ويسهم في بناء مستقبل مستقر وسلمي للسودان.
- ضرورة تأمين ممرات إنسانية دائمة لإيصال الإغاثة والمساعدات إلى جميع المحتاجين في أنحاء السودان، بما في ذلك المناطق التي تأثرت بالنزاع ولا تزال تعاني من نقص حاد في الغذاء والمياه والخدمات الطبية.

5 . **للمجتمع الدولي وكافة المانحين:**

- توسيع نطاق تعويضات الضحايا لتشمل كافة المتضررين من النزاع في السودان: إنشاء صندوق تعويضات وطني بدعم من المجتمع الدولي لتعويض المدنيين المتضررين في كافة أنحاء السودان، بما يشمل أولئك الذين فقدوا ممتلكاتهم أو تعرضوا لإصابات جسدية أو أضرار نفسية.
- إعادة اعمار ما دمرته الحرب.